الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة الشهرية فبراير 2026

نبض المالية

مكتوم بن محمد يكرّم الفائزين بجائزة وزير المالية للتميز المؤسسي 2025

المنتدى العاشر للمالية العامة يستعرض تجربة عقد من الحوار المالي العربي خلال القمة العالمية للحكومات

دولة الإمارات تعقد الحوار المالي الاستراتيجي الأول مع مملكة البحرين

مركز الاتصال يحقق نتائج نوعية في إسعاد المتعاملين والتحول الرقمي

طرح أول شريحة لصكوك الخزينة الإسلامية لأجل 7 سنوات

مكتوم بن محمد يكرّم الفائزيـن بجائـزة وزير المالية للتميـز المؤسـسي 2025

كـرّم سـمو الشـيخ مكتـوم بـن محمـد بـن راشـد آل مكتـوم النائـب الأول لحاكـم دبي نائـب رئيس مجلس الـوزراء وزيـر الماليـة، الفائزيـن بجائـزة وزيـر الماليـة للتميـز المؤسسي لعام 2025، حرصاً على ترسيخ ثقافة التميز، وتعزيز تنافسية الوزارة ورفـع جاهزيتهـا للمشـاركة في جوائـز التميـز الوطنيـة. وهنـأ سـموه الفائزيـن بالجائـزة، معربـاً عـن تقديـره للجهـود التـي بذلوهـا ومـا قدمـوه مـن نمـاذج مهنيـة تعكس روح الالتـزام والمسـؤولية في العمـل الحكومـي، حيـث يجسّـد أداؤهـم مـا تمتلكـه الكفـاءات الوطنيـة مـن قـدرة على تحويـل الـرؤى والسياسـات إلى إنجـازات عمليـة تدعـم تطـور الأداء المـؤسسي، وتخـدم الأهـداف الاسـتراتيجية للدولـة.

المنتـدى العـاشر للماليـة العامـة يسـتعرض تجربـة عقـد مـن الحـوار المالي العـربي

مكتـوم بـن محمـد: المنتـدى العـاشر للماليـة العامـة في الـدول العربيـة منصـة استراتيجيـة لإعـادة تقييـم السياسـات الماليـة وتعزيـز مرونـة الاقتصـادات العربيـة

أكـد سـمو الشـيخ مكتـوم بـن محمـد بـن راشـد آل مكتـوم، النائـب الأول لحاكـم دبي، نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء، وزيـر الماليـة، أن انعقـاد المنتـدى العـاشر للماليـة العامـة في الـدول العربيـة يشـكل محطـة نوعيـة في مسـار العمـل المالي العـربي المشـترك، ومنصـة استراتيجيـة لإعـادة تقييـم السياسـات الماليـة في ضـوء التحـولات الاقتصاديـة العالميـة المتسـارعة، وبحـث سـبل تعزيـز مرونـة الاقتصـادات العربيـة وقدرتهـا على مواجهـة التحديـات وبنـاء مسـتقبل أكثر اسـتدامة. ونظّمـت وزارة الماليـة، بالتعـاون مـع صنـدوق النقـد العـربي وصنـدوق النقـد الـدولي، في اليـوم التمهيـدي للقمـة العالميـة للحكومـات 2026، التـي انعقـدت خلال الـفترة مـن 3 إلى 5 فبرايـر 2026 في دبي، أعمال المنتـدى العـاشر للماليـة العامـة في الـدول العربيـة، تحـت عنـوان **"عقـد مـن الحـوار المالي: بنـاء المرونـة الاقتصاديـة الكليـة مـن خلال تعزيـز السياسـات والمؤسسـات الماليـة"**، حيـث اسـتعرض المنتـدى تجربـة عقـد مـن الحـوار المالي العـربي.

تعزيـز الشراكات الدوليـة وبحـث مسـتقبل السياسـات الماليـة في القمـة العالميـة للحكومـات

شاركت وزارة المالية في فعاليات "القمة العالمية للحكومات 2026"، التي نظمت خلال الفترة من 3 إلى 5 فبراير 2026 في دبي تحت شعار "استشراف حكومات المستقبل"، وذلك في إطار التزامها بدعم الحوار العالمي حول مستقبل السياسات المالية والاقتصادية، وتعزيز الشراكات الدولية الهادفة إلى بناء اقتصادات أكثر مرونة واستدامة. وأكد معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، أن مشاركة وزارة المالية في "القمة العالمية للحكومات 2026"، تعكس حرص دولة الإمارات على الإسهام الفاعل في صياغة الرؤى العالمية المتعلقة بالسياسات المالية والاقتصادية، وتبادل الخبرات الدولية في مواجهة التحديات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

ونظمت الوزارة جلسة رفيعة المستوى حول الذكاء الاصطناعي، تُعنى بمناقشة سبل تسخير هذه التقنيات لتعزيز جاهزية الدول وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة، كما عقدت بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جلسة مشتركة ضمن أعمال القمة تحت عنوان "التحول الاقتصادي في دول الخليج: التمويل المبتكر ودور السياسات المالية والنقدية".

مؤتمر مبادرات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي يناقش التمويل والاستثمار والابتكار لتعزيز منظومات الغذاء

نظمت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي يومي 4 و5 فبراير 2026 في دبي أعمال مؤتمر مبادرات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، تحت شعار "الاستدامة هي الطريق نحو الأمن الغذائي"، وبرعاية وزارة المالية في دولة الإمارات، بمشاركة رفيعة المستوى من وزراء، ومسؤولين حكوميين، وممثلي منظمات عربية ودولية. وأكد معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، في كلمته الافتتاحية للمؤتمر، أن الأمن الغذائي يشكّل أحد الركائز الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة في الوطن العربي، ويتطلب مقاربات شاملة تقوم على التكامل بين السياسات المالية. وأطلق سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة الدكتور عبيد سيف حمد الزعابي، رئيس مجلس إدارة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، أول مؤشر للأمن الغذائي في العالم العربي' بالشراكة مع "مجموعة أزيموت" العالمية و "إس آند بي غلوبال".

دولة الإمارات تعقد الحوار المالي الاستراتيجي الأول مع مملكة البحرين

عقدت الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة المالية، الحوار المالي الاستراتيجي الأول مع مملكة البحرين الشقيقة، وذلك ضمن الخطة التنفيذية الرامية إلى تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين، في إطار تعزيز التعاون والتكامل المالي وتوثيق العلاقات بين الجانبين من خلال أربعة محاور، تشمل: عقد جلسات حوارية بين المسؤولين، وتبادل الخبرات والتعاون الفني والتخصصي، وإطلاق المبادرات والبرامج المشتركة، ومتابعة التنفيذ والتقييم.

دولـــــة الإمـــارات تشـــــارك في اجتمـــــاع مجلس محافظي صندوق "إيفاد" في روما

شـاركت الإمـارات العربيـة المتحـدة، ممثلـة بـوزارة الماليـة، في اجـتماع الـدورة التاسـعة والأربـعين لمجلـس محافظـي الصنـدوق الـدولي للتنميـة الزراعيـة "إيفـاد"، الـذي عُقـد خلال الـفترة مـن 10 إلى 12 فبراير 2026، في مقـر الصنـدوق بمدينـة رومـا في الجمهوريـة الإيطاليـة، بمشـاركة سـعادة مريـم محمـد الأميري، الوكيـل المسـاعد لقطـاع الإدارة الماليـة الحكوميـة في وزارة الماليـة، ويوسـف بـن حجـر، عضـو المجلـس التنفيـذي للصنـدوق الـدولي للتنميـة الزراعيـة. وشـهد اليـوم الأول حـوارات للقـادة حـول دور المؤسسـات الماليـة الدوليـة في حشـد التمويـل لدعـم المجتمعـات الريفيـة المحليـة والأمـن المائي، وتركـزت أعمال اليـوم الثاني على قضايا الحوكمة والشراكات، كما عُقد الاجتماع السـنوي للمائـدة المسـتديرة للمحافـظين لمناقشـة الأولويـات الاستراتيجيـة ورسـم ملامـح التوجـه المسـتقبلي للصنـدوق.

مركـــز الاتصـــال يحقـــق نتائـــج نوعـــيـــة في إسعـــاد المتعاملـــين والتحـول الرقمي

واصـل مركـز الاتصـال في وزارة الماليـة خلال عـام 2025 تحقيـق نتائـج متقدمـة عكسـت تطـور منظومـة إسـعاد المتعامـلين، وكفـاءة قنـوات التواصـل المعتمـدة، في إطـار توجـه الـوزارة المسـتمر نحـو تقديم خدمـات حكومية مرنـة، واسـتباقية، ومبنيـة على أفضـل الممارسـات العالميـة، حيـث أظهـرت مـؤشرات الأداء الرئيسـية تفـوق المركـز على المسـتهدفات المعتمـدة في معظـم المحـاور التشـغيلية وجـودة الخدمـة، حيـث سـجل 97.46% في مـؤشر حـل المـكالمات مـن أول تواصـل، متجـاوزاً المسـتهدف البالـغ 90%, كما حقـق إنجـازاً لافتـاً في إدارة أوقـات الانتظـار، إذ لم يتـم وضـع أي متعامـل على الانتظـار، مقارنـة بالمسـتهدف المحـدد بـ 15 ثانيـة.

الأخبـــار الضريبيـــة

الإعلان عـن صـدور قـرار إعفـاء بعـض الجهـات الرياضيـة مـن ضريبــة الشركات

أعلنت وزارة المالية عن صدور قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2026 بإعفاء بعض الجهات الرياضية من ضريبة الشركات لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال، وذلك بهدف تمكين المنظومة الرياضية من مواصلة تحقيق التطور المستدام، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وأكدت الوزارة أن القرار يعكس حرص دولة الإمارات على دعم تطوير القطاع الرياضي وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، وترسيخ مكانة الدولة العالمية كمركز لتطوير منظومات الرياضة الحديثة.

الإعـــلان عن صـــدور قـــرار بشـأن تبـادل المعلـومـــات عند الطلــب لأغراض الضريبة

في خطـوة تعـزّز الإطـار التشريعـي المنظـم للتعـاون الـدولي في المجال الضريبـي، وتؤكـد التزامها بترسيخ نهج التعـاون الفعّـال مـع الشركاء الدولـيين، أعلنـت وزارة الماليـة عـن صـدور قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (209) لسـنة 2025 في شـأن تبـادل المعلومـات عنـد الطلـب لأغـراض الضريبـة. جاء القـرار في إطـار الجهـود المتواصلـة التـي تبذلها الـوزارة لتعزيـز الشـفافية الضريبيـة الدوليـة، وتطبيـق المعـايير الدوليـة المتبعـة في هـذا المجـال، وفي مقدمتهـا معيـار تبـادل المعلومـات لأغـراض الضريبـة عنـد الطلـب.

صـدور قـرار بشـأن تحديـد سـلطة تنظيـم الأصـول الافتراضية في دبي (VARA)

أعلنـت وزارة الماليـة عـن صـدور القـرار الـوزاري رقـم (336) لسـنة 2025 بإضافـة سـلطة تنظيـم الأصـول الافتراضيـة (VARA)، المنشـأة في إمـارة دبي بموجـب القانـون رقـم (4) لسـنة 2022، إلى تعريـف السـلطة المختصـة الـوارد في القـرار الـوزاري رقـم (229) لسـنة 2025 في شـأن الأنشـطة المؤهلـة والمسـتبعدة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 في شـأن الضريبـة على الشركات والأعمال، وبموجـب القـرار تُعـد سـلطة (VARA) مـن ضمـن السـلطات المختصـة لأغـراض الأنشـطة المؤهلـة لخدمـات إدارة الصناديـق وخدمـات إدارة الثروات والاسـتثمارات.

إصدار الدليل الإرشادي للفوترة الإلكترونية

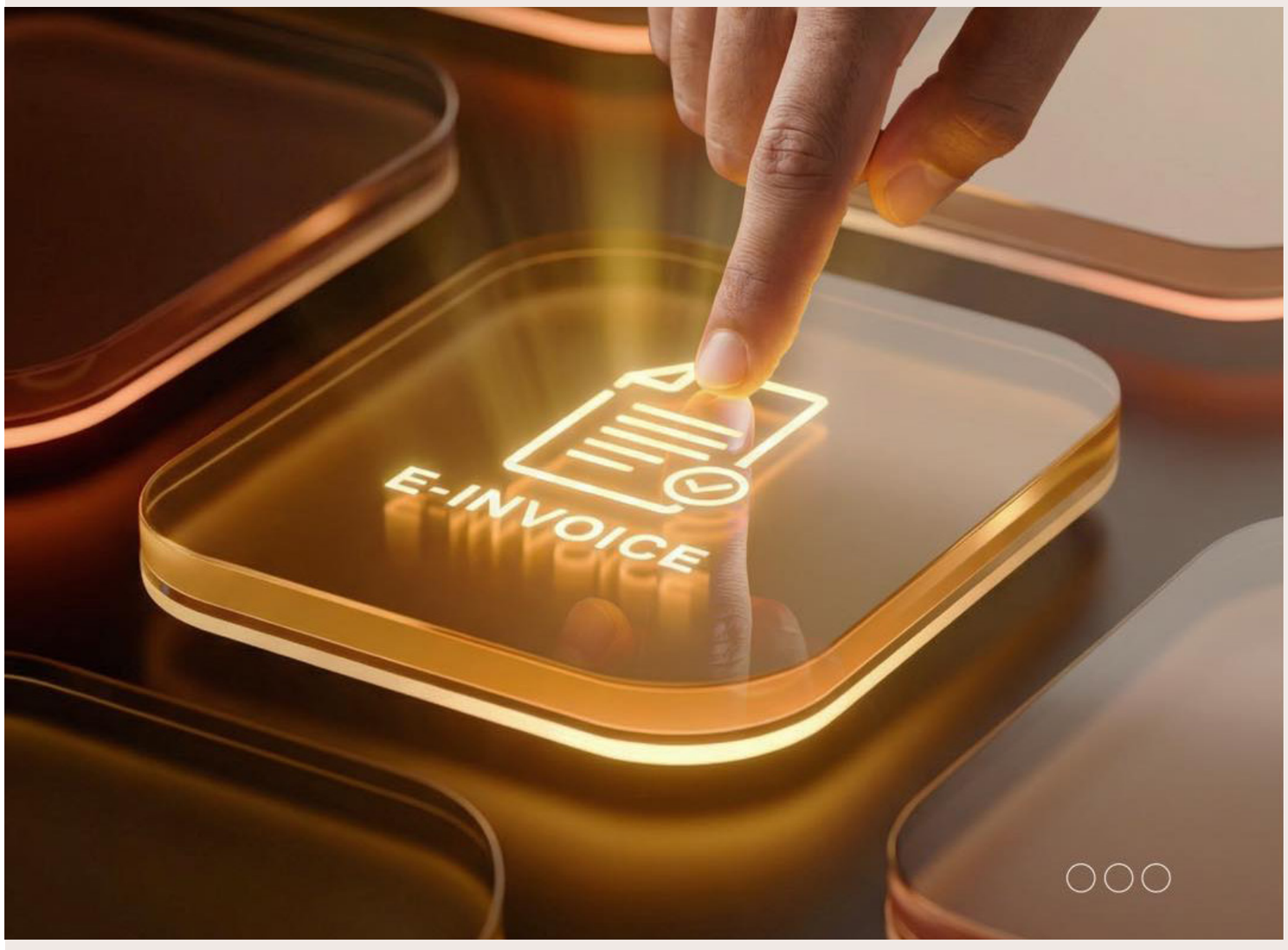

أعلنت وزارة المالية عن إصدار الدليل الإرشادي الرسمي للفوترة الإلكترونية "دليل الفوترة الإلكترونية"، في خطوة تهدف إلى توفير مرجع شامل يدعم الأعمال في الاستعداد لتطبيق نظام الفوترة الإلكترونية بكفاءة على مستوى الدولة، حيث يستعرض الدليل نطاق النظام وأهدافه، ويقدم عرضاً متكاملاً للإطار الوطني لهذا النظام، كما يوضح الأسس والسياسات التنظيمية التي يرتكز عليها، بما يعزز وضوح متطلبات الامتثال ويحدد الجوانب التشغيلية المرتبطة بالتنفيذ.

طرح أول شريحة لصكوك الخزينة الإسلامية لأجل 7 سنوات

أعلنت وزارة المالية بصفتها الجهة المُصدرة، وبالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفته وكيل الإصدار والدفع، عن طرح أول شريحة لصكوك الخزينة الإسلامية (T-Sukuk) لأجل سبع سنوات بقيمة 550 مليون درهم، وهي أطول مدة استحقاق يتم إصدارها ضمن البرنامج حتى الآن، في خطوة تعكس التوجه الاستراتيجي لتمديد وزيادة عمق منحنى عائد الدرهم الإماراتي، وقد استقطبت الشريحة الجديدة طلبات قوية بلغت نحو 3.1 مليار درهم، بما يقارب ستة أضعاف حجم الإصدار، ما يؤكد ثقة المستثمرين في متانة الاقتصاد الوطني وقوة قطاع التمويل الإسلامي. جاء ذلك في إطار إعلان وزارة المالية عن نجاح مزاد صكوك الخزينة الإسلامية المقوّمة بالدرهم الإماراتي لشهر فبراير بقيمة إجمالية بلغت 1.1 مليار درهم، وذلك ضمن برنامج صكوك الخزينة الإسلامية لعام 2026 كما تم نشره على الموقع الرسمي للوزارة.

السياسات المالية في عصر التحولات.. نحـــو حكومـــات أكثـــر مرونـــة

محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

تشهد المرحلة الراهنة تحولات اقتصادية وجيوسياسية وتكنولوجية غير مسبوقة، تعيد صياغة أولويات الحكومات وتفرض نماذج جديدة لإدارة السياسات المالية، حيث تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى أن مستويات عدم اليقين العالمي عادت إلى أعلى نطاقاتها منذ جائحة كورونا، وهو ما انعكس مباشرة على كلفة التمويل، وتوقيت القرارات الاستثمارية، مما يضع السياسات المالية أمام اختبار حقيقي للمرونة> ففي عالم تتسارع فيه المتغيرات، لم تعد المالية العامة مجرد أداة لإدارة الإيرادات والإنفاق، بل أصبحت ركيزة استراتيجية لبناء المرونة الاقتصادية وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات وتحفيز النمو المستدام.

من هذا المنطلق، تأتي المشاركة في القمة العالمية للحكومات كمنصة حيوية لإعادة التفكير في دور السياسات المالية في عصر التحولات. فالقمة لا تمثل مجرد تجمع دولي، بل مساحة لصياغة رؤى مشتركة حول مستقبل الإدارة الحكومية، وربط الابتكار المؤسسي بالسياسات الاقتصادية، وتعزيز التعاون الدولي في مواجهة تحديات تتجاوز الحدود الوطنية.

إن الاقتصادات تواجه بيئة عالمية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين، وتغير أنماط التجارة، وتسارع التحول الرقمي، فعلى سبيل المثال أشار صندوق النقد الدولي في يناير 2026 إلى أن النمو العالمي من المتوقع أن يستقر عند 3.3% لعام 2026، مع الإشارة إلى أن الاستثمارات في قطاعي التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي هي المحرك الرئيسي لهذا الصمود، وعلى الصعيد الإقليمي فإن منطقة الخليج العربي مهيأة لنمو قوي يصل إلى 4.5% في 2026، مدفوعة بتسارع الأنشطة غير النفطية والتحول الهيكلي، ومع ذلك فإن هذا الواقع يتطلب سياسات مالية أكثر استباقية ومرونة، قادرة على تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي وتحفيز الاستثمار التنموي. فبناء المرونة الاقتصادية الكلية لا يتحقق عبر إجراءات قصيرة الأجل، بل من خلال إصلاحات هيكلية تعزز كفاءة الإنفاق، وتطور أدوات إدارة الدين، وتوسع قاعدة الإيرادات، بما يدعم الثقة في الاقتصاد ويهيئ بيئة جاذبة للاستثمار. وقد أكدت الحوارات المالية الإقليمية والدولية أهمية هذا المسار كشرط أساسي للاستدامة الاقتصادية.

وفي قلب هذا التحول يبرز الدور المتنامي للتكنولوجيا. فالذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية لم تعد أدوات تشغيلية فحسب، بل أصبحت عناصر استراتيجية لتحسين جودة السياسات المالية، وتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة، بالاضافة إلى دورها الإيجابي في دعم النمو الاقتصادي العالمي- حيث يقدّر صندوق النقد الدولي أن الذكاء الاصطناعي قد يرفع النمو العالمي من 0.1% إلى 0.5% سنوياً على المدى المتوسط. إن توظيف التقنيات المتقدمة ضمن أطر حوكمة متوازنة يفتح آفاقاً واسعة أمام الحكومات لتقديم خدمات أكثر كفاءة، وإدارة المخاطر بشكل أفضل، ودعم اتخاذ القرار القائم على البيانات.

كما أن تعزيز الشراكات الدولية يمثل محوراً رئيسياً في تطوير السياسات المالية الحديثة. فالتحديات الاقتصادية العالمية، من تقلبات الأسواق إلى متطلبات تمويل التنمية، تتطلب تنسيقاً أعمق بين الدول والمؤسسات المالية. وتؤكد التجارب أن تبادل الخبرات وبناء شبكات تعاون فعالة يسهمان في تعزيز الاستقرار المالي، خاصة في الاقتصادات التي تسعى إلى تنويع مصادر النمو وتوسيع قاعدة الاستثمار، كما أن التنسيق المالي الإقليمي يساعد على تسريع تمويل مشاريع البنية التحتية و تحسين إدارة الصدمات، وقد شكلت جلسات القمة منصة مهمة لمناقشة هذا التكامل، سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الدولي، بما يعكس أهمية الانتقال من التنسيق إلى الشراكات المؤسسية طويلة الأجل. وقد باتت القمة في دوراتها الأخيرة منصّة لمناقشة تنسيق السياسات الكلية، وهو أمر ضروري حيث لا تستطيع السياسة النقدية أو المالية وحدها إدارة حالات عدم اليقين و الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك.

كما أنّ تمويل التنمية يمثل بدوره محوراً أساسياً في حوارات القمّة. فالاستثمار في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والتحول الرقمي، يتطلب أدوات تمويل مبتكرة وشراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص. وهنا تبرز أهمية تطوير أطر مالية مرنة قادرة على توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المستدام، مع الحفاظ على الاستقرار المالي.

وتؤكد تجربة دولة الإمارات أن السياسات المالية المتوازنة، التي تجمع بين الانضباط المالي والمرونة الاستثمارية، قادرة على خلق بيئة اقتصادية تنافسية تدعم الابتكار والنمو. ومن خلال المساهمة الفاعلة في الحوارات الدولية، تسعى الدولة إلى المساهمة في صياغة نموذج مالي يعكس متطلبات المستقبل، ويركز على الاستدامة، والحوكمة، والتكامل الاقتصادي. وفي هذا الصدد، تعطي حكومة الإمارات الأولوية لضمان استقرار بيئة الأعمال، كما تعمل على تعزيز ثقة المستثمرين من خلال سياسات واضحة وشفافة، مما نتج عنه الأداء المتميز للدولة في الاستثمار الأجنبي المباشر: ووفقًا لأحدث بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة إلى 45.6 مليار دولار أمريكي غير مسبوقة في عام 2024 -مؤمنة مكانتها العاشرة عالميًا من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة- بعد أن كانت في المركز الحادي عشر في عام 2023 ، كما زاد التدفق الصافي المقدر للأشخاص ذوي الثروات العالية "high net worth individuals" للدولة من 5,200 شخص في 2022 الى 9,800 شخص (متوقع) في 2025، ممّا جعل الدولة في الصدارة في قائمة الوجهات العالمية لهجرة ذوي الثروات العاليةفي السنوات الأخيرة. وأخيرا، من الجدير الإشارة للتصنيف الائتماني السيادي القوي للدولة، حيث حافظت الإمارات على تصنيفها الائتماني السيادي المرتفع من قبل وكالات "ستاندرد آند بورز"، و"فيتش"، و"موديز" مع نظرة مستقبلية مستقرة، ويعكس هذا الإجماع من وكالات التصنيف العالمية الثلاث الثقة في المركز المالي القوي للدولة وجهودها المستمرة في تنويع الاقتصاد.

وأخيراً، فإن مستقبل السياسات المالية لن يُقاس فقط بقدرتها على إدارة الأرقام، بل بمدى إسهامها في بناء اقتصادات ومؤسسات أكثر كفاءة، ومجتمعات أكثر ازدهاراً. وفي عالم سريع التغير، تصبح المرونة المالية والابتكار المؤسسي والتعاون الدولي عناصر لا غنى عنها لضمان استدامة النمو.

إن القمة العالمية للحكومات تؤكد بأن السياسات المالية ليست مجرد أدوات تقنية، بل خيارات استراتيجية ترسم ملامح المستقبل، وإن مستقبل الحكومات سيكون دائماً رهناً بقدرتها على التكيف، والابتكار، والعمل المشترك.